



البرنامج المتقدم في الحوكمة والتشريعات والامتثال المؤسسي

2027 – 29 يوليو

كوالا لامبور (ماليزيا)



البرنامج المتقدم في الحوكمة والتشريعات والامتثال المؤسسي

المرجع: 121109_154174 التاريخ: 25 - 29 يوليو 2027 المكان: كوالا لامبور (ماليزيا) الرسوم: Euro 4600

المقدمة:

في ظل التحديات التنظيمية والضغوط المتزايدة لتحقيق الشفافية والمساءلة، أصبحت الحوكمة المؤسسية والتشريعات المنظمة لها من أهم الركائز التي تبني عليها المؤسسات استدامتها وامتثالها. تهدف هذه الدورة إلى تمكين المشاركين من فهم معمق للتشريعات ذات العلاقة ومفاهيم الحوكمة الحديثة، وتطبيقها بفعالية داخل بيئات العمل المعقدة، بما يضمن التوازن بين الامتثال وتحقيق الأداء المؤسسي الفعال.

الفئات المستهدفة:

- أعضاء مجالس الإدارة.
- المدراء التنفيذيين والإداريين.
- مسؤولي الامتثال والحوكمة.
- المستشارين القانونيين.
- موظفي الشؤون التنظيمية.
- مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين.
- مسؤولي إدارة المخاطر.
- كافة المهتمين بالتشريعات والحوكمة المؤسسية.

الأهداف التدريبية:

في نهاية هذا البرنامج، سيكون المشاركون قادرين على:

- فهم الإطار العام للتشريعات والأنظمة المرتبطة بالحوكمة.
- تحليل العلاقة بين التشريعات والامتثال المؤسسي.
- تصميم أنظمة حوكمة فعالة داخل المؤسسات.
- تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة المتوافقة مع التشريعات.
- إدارة وتقييم مدى التزام المؤسسة بالأنظمة التنظيمية.
- التعامل مع المشكلات الأخلاقية والنزاعات المرتبطة بالحكم الرشيد.

الكفاءات المستهدفة:

- التفكير التحليلي والتنظيمي.
- الوعي القانوني والتشريعي.
- القيادة التنظيمية.
- التخطيط الاستراتيجي للحكومة.
- مهارات حل المشكلات القانونية والتنظيمية.
- اتخاذ القرار المبني على المخاطر والامثال.

محتوى الدورة:

الوحدة الأولى، الإطار القانوني والتنظيمي للحكومة:

- تعريف القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالحكومة.
- تطور الأطر التنظيمية محلياً ودولياً.
- الفرق بين الأنظمة، القوانين، السياسات، والإجراءات.
- العلاقة بين البيئة القانونية والحكومة المؤسسية.
- دور الهيئات الرقابية والتنظيمية.
- التحول الرقمي وأثره على الإطار القانوني.
- تقييم التحديات القانونية المستجدة للمؤسسات.

الوحدة الثانية، مبادئ الحوكمة المؤسسية وأسسها:

- تعريف الحوكمة: المفهوم، الأهداف، والمبادئ.
- مبادئ الحوكمة وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.
- الحوكمة في القطاع العام مقابل القطاع الخاص.
- حوكمة الشركات المساهمة والمؤسسات غير الربحية.
- حقوق أصحاب المصالح والشفافية.
- آليات الرقابة الداخلية ودور لجان التدقيق.
- العلاقة بين الحوكمة واستدامة المؤسسات.

الوحدة الثالثة، أدوار ومسؤوليات الأطراف ذات العلاقة في الحوكمة:

- دور مجلس الإدارة في بناء منظومة الحوكمة.
- علاقة المجلس بالإدارة التنفيذية.
- مسؤوليات الإدارة التنفيذية تجاه الامتثال والتنفيذ.
- حوكمة اللجان المنبثقة: لجنة التدقيق، لجنة المخاطر، لجنة الترشيحات.
- دور أصحاب المصالح المساهمين، الجهات الرقابية، الموظفين، العملاء.
- تضارب المصالح وآليات إدارته.
- الاستقلالية والموضوعية في اتخاذ القرار.

الوحدة الرابعة، التشريعات ذات العلاقة بالامتثال المؤسسي:

- مفهوم الامتثال وأبعاده القانونية.
- التشريعات المحلية المرتبطة بالامتثال حسب الدولة أو السياق الإقليمي.
- القوانين الدولية المؤثرة قانون سارينز أو كسلي، FCPA، GDPR....
- بناء نظام امتثال فعال داخل المؤسسة.
- أدوات رصد الالتزام المؤسسي.
- التعامل مع الانتهاكات والمخالفات القانونية.
- البلاغات الداخلية وحماية المبلغين.

الوحدة الخامسة، حوكمة المخاطر، النزاهة، والسلوك المؤسسي:

- العلاقة بين الحوكمة وإدارة المخاطر.
- بناء ثقافة النزاهة المؤسسية.
- سياسات مكافحة الفساد والاحتيال.
- كود السلوك الأخلاقي وأخلاقيات العمل.
- التعامل مع المخاطر النظامية والسلوكية.
- دور القيادة في غرس قيم الشفافية والمساءلة.
- إعداد تقارير الحوكمة وتوثيق الالتزام الأخلاقي.